

لماذا تقدم الغرب وتخلف العرب؟

تأخرنا وتخلفنا، وسبب عدم استيعابنا واستغلالنا الأمل لهذه الإمكانيات الهائلة، وإنما غياب العقل العربي الحضاري وغياب الدولة العربية الوطنية هو سبب تأخرنا وسبب عدم قدرتنا على استيعاب هذه الموارد الهائلة وتوظيفها للتوظيف الأمثل والسليم، لأن مسار الوعي العربي منذ قرون لا يتحرك بشكل مستقيم باتجاه المستقبل، وإنما يعي جامد ما يزال مشدوداً إلى الخلف وإلى الماضي، الماضي الذي نهرب إليه كي نتحاشى وتناسى مرارة ضعفنا وهزالنا المعاصر، ولكي نخفف علينا وطأة هزائنا الحضارية المعاصرة، وعدم قدرتنا على تفسير أسباب خروجنا من العصر ومن دائرة الفعل الحضاري، فالعودة إلى الماضي هو ملاذ الخائنين والفاشلين والمزورين بالمفهوم الواسع، وعلى رأسهم مشايخ الدين «الوهابية والأخوان المسلمون» و«عربان الخليج وأمرأه النقط» هم من يشدون الأمة إلى الماضي وأوهام الماضي وأمجاد الماضي، لأنهم لا شيء في الحاضر، انظر إلى فتواتهم ومشغولياتهم ومطبوقاتهم وإلى منابرهم، كيف تحذر الأمة وتعطب وعي أبنائها وكيف تنتشر ثقافة التطرف والارهاب وثقافة التحريض والصراع الطائفي والمذهبي، وانظر ماذا فعلوا ويفعلون في العراق وسوريا واليمن ولبنان؟ وماذا يفعلون اليوم في مصر؟



منذ سقوط وانهيار الحضارة الرومانية في القرن الرابع الميلادي، دخلت أوروبا في مرحلة عصور الانحطاط والتخلف والتي تسمى بالعصور الوسطى، وهي المرحلة التي استمرت حتى القرن الخامس عشر الميلادي، أي لما يقارب عشرة قرون، عاشت فيها أوروبا أسوأ مراحلها التاريخية انحطاطاً وتخلفاً حضارياً، وفي حروب وصراعات اجتماعية ومذهبية وعرقية، وفي اضطهاد واستبداد سياسي واجتماعي وديني نتيجة لهجمات قبائل الجرمان وشمال أوروبا على المناطق الحضرية في أوروبا، ونتيجة لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية المتحالفة مع طبقة النبلاء الإقطاعية.

محمد علي عناش

إعادة توزيع الدخل القومي وفوائد الإنتاج على شريحة أوسع من المجتمع بدلاً من الاستحواذ عليه من قبل القلة من المستغلين، كما ساهمت في نشوء المدن الصناعية ونشوء المعاهد والنشوء النقابات والجمعيات التعاونية، وظهر طبقة جديدة من الأحرار هم «طبقة العمال».

حال الأمة العربية اليوم يشبه إلى حد ما حال أوروبا قبل أربعين سنة، لكن ليس معنى هذا أنه يجب أن ننظر أربعين سنة كي نتنقل إلى العصر الحديث، أو أنه يجب أن نمر بنفس المراحل التي مرت بها أوروبا كي نتنقل إلى عصر العلم والمعرفة والتطور التكنولوجي والاقتصادي والتخصص وتقسيم العمل والتداول السلمي للسلطة، فالأمة العربية قد قطعت شوطاً كبيراً من التطور والتحول في كثير من المجالات، لكنها ما زالت أمة متأخرة ومتخلفة أمام تقدم وتطور الغرب الأوروبي، وما يزال السؤال المصيري الذي طرح بداية القرن العشرين قائماً دونما إجابة منطقية وموضوعية حتى الآن، لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب والمسلمون؟

وما تزال المهمة المعرفية والعلمية والمؤسسية بيننا وبين الغرب المتقدم كبيرة وعميقة جداً، وتتسع في كل مرحلة صعبة نمر بها وخاصة في هذه المرحلة التي تمر بها الأمة بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي التي أحدثت هزات اجتماعية عنيفة في البنيان الاجتماعي والاقتصادي العربي، وبعثت ثقافة التطرف والارهاب الديني وأنعشت الصراعات على الهوية المذهبية والطائفية والعرقية.

أسباب تأخرنا كثيرة وعوامل انهيارنا وتلاشيها كثيرة أيضاً، وبالتأكيد ليس من ضمنها ندرة الموارد الاقتصادية، فلدَى الأمة العربية من الموارد والإمكانات المادية ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة والحضارية، فلديها النفط والمعادن بكميات هائلة، ولديها الأرض الزراعية الشاسعة والخشب والمواد الخام لإنتاج ثورة صناعية كبرى، ومع ذلك هي أمة متخلفة ومستهلكة وقرارها ليس بيدها.

ليس غياب الحرية والديمقراطية هو وحده سبب

من يرفض أن يتراجع عن أفكاره، كما دعت الحركة إلى الثورة على سلطة الإقطاع ورجال الدين، التي مارست الاستبداد والقمع والإذلال للراعي، وشن الحروب المقدسة على المناطق والأقاليم المناوئة لسلطتهم التي يعتقدون أنها سلطة معصومة ومنزهة لأنها منحت لهم بتفويض من السماء.

2- الثورة العلمية والفنية والفلسفية: بدأت هذه الثورة من القرن الخامس عشر وامتدت إلى القرن الثامن عشر وخلال هذه الفترة شهدت أوروبا نهضة علمية كبيرة حيث ظهرت الكثير من الاختراعات والاكتشافات العلمية في الفيزياء والكيمياء والطب وعلم الفلك وغيرها من العلوم كسرت - بما أوردته وأثبتته من قوانين وحقائق علمية وعقلية - احتكار الحقيقة المطلقة التي يدعيها رجال الكنيسة والقائمة على الغيبيات والمأثورات الدينية والأخلاقية المكنية بما يخدم سلطتهم ويبرر مظالمهم، وهدفت أيضاً هذه الثورة العلمية إلى تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة وإخضاعها لخدمة الناس المعيشية، كما شهدت أوروبا نهضة فنية ومعرفية كبيرة عبرت عن حرية الإنسان وتطلعاته وخصاله، وعززت لديه النزعة الإنسانية وقيم الخير والحق والجمال والعدالة والمساواة والعلاقة المتكافئة بين الحاكم والمحكوم بمقتضى العقد الاجتماعي، كل هذه الثورات التي صارت في مجملها ثورة اجتماعية، أهتمت الإنسان الأوروبي أن يتوثر على واقعه وأن يرفض الوصاية على حياته وتفكيره وأن ينظر إلى فكرة الدولة باعتبارها أرقى مؤسسة ابتكرها الإنسان وأعلى قيمة في مراتب القيم.

3- الثورة الصناعية الكبرى: وهي الحدث الأوروبي الأبرز الذي كان له الأثر البالغ في إنجاز التحولات الأوروبية المتسارعة وفي تهاوي سلطة الإقطاع، وقد هين لهذه الثورة الطبقة المتوسطة من الثوار الأحرار، وكذلك ظهور طبقة قوية من التجار تعارضت مصالحهم مع سلطة النبلاء ورجال الكنيسة، لذا ساهمت الثورة الصناعية في كسر احتكار الإقطاع الزراعي والصناعي، وفي نشوء فلسفة اقتصادية جديدة قائمة على التخصص وتقسيم العمل والإنتاج، وفي

لذا فإن انتقال وتحول أوروبا من العصور الوسطى إلى عصر النهضة لم يكن سهلاً أو عادياً، بل كان مليئاً بالصراعات والنضالات ومليئاً بأحكام القتل والإعدامات وفتاوى التكفير والزندقة وبالانتهاكات للحقوق والحريات والارهاب الفكري والقهر الاجتماعي، فكان من ضحايا هذه الحقبة الظلمية الكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة، الذين أكدوا على حق الإنسان في التفكير الحر، وحقه في المواطنة المتساوية وفي اختيار حكامه، وناهضوا مختلف أشكال الوصاية المقدسة التي يمارسها رجال الدين على حياة المواطنين وتفكيرهم وإبداعهم، وأكبر مثال على ذلك عالم الفلك الشهير «جاليليو» الذي أثبت كروية الأرض فكفر وأنهم بالزندقة ثم أعدم لأنه رفض أن ينكر ذلك.

كما أن الانتقال إلى العصر الحديث الذي يؤرخ له ببداية القرن الخامس عشر لم يتم دفعة واحدة وإنما بالتدرج وعلى مستويات متعددة بدأ بحركات النهضة والتنوير والإصلاح الديني والثورة على سلطة الكنيسة وسلطة النبلاء، والثورة ضد الرق والإقطاع، هذه الثورات التي كانت تهدف إلى تحرير الإنسانية من التبعية والوصاية وإلى تأكيد حريته وحقه في اختيار نمط حياته وتنظيم شؤون معيشته بمقتضى العقد الاجتماعي.

لم يكن الانتقال إلى عصر النهضة محمداً في مجال معين بل أخذ طابع الثورة الشاملة وعلى جميع المستويات، ويمكن أن نقول إن هناك ثلاث محطات ثورية رئيسية هي التي أحدثت الثورة الشاملة في أوروبا وعلى مدار أربعة قرون، تهاوت خلالها سلطة الكنيسة وسلطة الإقطاع وانتقل خلال المجتمع الأوروبي إلى عصر الأنوار والحرية والديمقراطية والتقدم العلمي والمعرفي.. هذه المحطات هي:

1- حركة الإصلاح الديني: وهي حركة بروتستانتية تزعمها رجل دين ألماني يدعى «مارتن لوتر»، دعمت الحركة إلى نيل تطرف والانغلاق الديني ورفض محاكم التفتيش والحجر على العقول التي تمارسها الكنيسة الكاثوليكية، ومحاكمة الناس على أفكارهم وإبداعاتهم واتهامهم بالكفر والزندقة ونصب المشايخ لكل



بالعربي

الأسلحة لا تصنع السلام !!

هذه العبارة قالها المبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي الأسبوع الماضي، في إشارة واضحة لا تخلو من دلالة على تدخل بعض الأطراف الإقليمية في نزاع الداخل السوري.. وهو ما يعقد المشكلة ولا يتيح الفرصة أمام إيجاد تسوية سريعة للتخفيف من معاناة الشعب السوري وبالتالي إجهاض أية محاولة تهدف للتوصل إلى صيغة اتفاق للهدنة وفي طبيعة ذلك المبادرة الروسية لعقد مؤتمر دولي في جنيف خلال الأشهر المقبلة.

لقد تدخلت أوراق اللعبة في سوريا وبعثت أصبح من الصعب فرز هذه الأوراق بالنظر إلى تدخلات الاعبين والإيغال في إراقة الدم السوري دون أن تتبلور رؤية للحل ودون أن تلوح في الأفق تباشير انتصار أي من الفريقين.. وهذا الأمر يؤدي بالنتيجة إلى أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: استفحال الأزمة وغرق هذا البلد في المزيد من الاحتراب وتدمير كامل البنية الأساسية والتأثير المباشر والخطير على دور سوريا ومكانتها ووجودها.

الاحتمال الثاني: يكمن في إمكانية انتصار أحد الأطراف وهو ما سيغير سوريا كذلك إلى مزيد من التناحر والتجزئة، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى تقسيم سوريا.. ولعل الأمر الأخطر من كل ذلك هو التخوف من تحييد سوريا عن الصراع العربي مع العدو واضعاف دورها العربي وجرها إلى مستقبل الصراعات المذهبية والطائفية وذلك من خلال استلاب إرادتها وتفكيك قدراتها البشرية والمادية والعسكرية وضرب أهميتها الوطنية، لذلك فإن إطالة أمد الاحتراب الأهلي سوف تقود بالنتيجة إلى هذه المآلات الخطرة.

ولما لم يكن من بد أمام أطراف النزاع داخل سوريا من الإيغال في الاحتكام لإرثها الأحادية، مدفوعة كذلك بمؤثرات التوتر الإقليمي، سواء بالنسبة للمعارضة أو للنظام، فإن الضرورة تتطلب تكرار الدعوة إلى نيل اللجوء إلى فوهات السلاح وتخليب خيارات الحوار من خلال تمكين المبادرة القائمة التي ترعاها روسيا تحديداً.. واستلزام الحد الأدنى من المشترك، باعتبار أنه لا خيار بديل غير الاحتكام إلى لغة الحوار الذي لا بديل عنه، سواء طال أو قصر أمد النزاع والاحتراب.

ومع تعقيدات الأزمة السورية وغياب مؤشرات الحل وأسداد الأفق أمام أية مبادرة للتسوية أو الحل، فضلاً عن تزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي من خلال ما نراه من تدخلات مباشرة في الشأن السوري تارة، وأخرى من خلال تدفق الأسلحة على طرفي النزاع..

والحقيقة المرة إن كل ذلك لا يقود - فقط - إلى إطالة أمد هذا النزاع داخل القطر السوري وإنما يقود للمنطقة برمتها إلى الانفجار الكبير، وأشير هنا تحديداً إلى منطقة الجوار الجغرافي لسوريا..

ولذلك - ربما - كانت تحذيرات المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي وإشارته إلى أن السلاح لا يصنع السلام، هي الأقرب إلى المنطق والواقع.. ويبقى على الأطراف المعنية بالأزمة في هذا القطر العربي أن تعي ذلك وحسب..

هستيريا الأخوان!

الموضوع سهام مصوبة إلى صدورهم وليس مجرد رأي يفترض تقبله واحترام قائله.



حالة من حالات الهستيريا وفقدان التوازن أصابت «الأخوان» فهم لم يكونوا على دراية بالمفارقات العجيبة التي سوف تحدث وتغير من كل المبركات والتصورات التي ترسخت في أذهانهم، فالقضية الثورية في أذهانهم لا تتجاوز أن يكونوا هم في صدارة الفعل الثوري، فإن تصدره أحد غيرهم تصبح القضية الثورية أشبه بالدم الحرام، وقد تحدث مرشد الإخوان محمد بديع أن خروج مرسي من السلطة في مصر أشد على الله من هدم الكعبة حجراً حجراً، وقيادي آخر قال إن يوم السبت سيحدث فيه أمر جلل ويوم الأحد سيكون مرسي على مكتبه حاكماً أمراً.

وسينتقم من عشاق البيادات العسكرية.. وسمعت أن القرضاوي تحدث خلال ما مضى من أيام بعدم جواز الخروج على مرسي باعتبار أن الخروج على الحاكم فيه من المفاسد على الناس الشيء الكثير الذي يكون ضرره أكثر من ضرر البقاء في السلطان، ولذلك فالصبر على الحاكم الظالم ولو جلد ظهره بالسياط من محامد الشريعة وسلامة المنهج لما يترتب على الخروج من المفاسد.. والقرضاوي نفسه من دعا إلى الخروج وحرّض الشعوب في عام 2011م على حكامها ولو سفكت الدماء، وانتهدت الاعراض واستبيحت الأموال، وتحدث هو والزنداني عن تحريجات تبجح مثل تلك الانتفاضات وذلك الخروج، وسندهم وقياسهم حادثة حدثت في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام حين أمر أحد الناس من سكان المدينة كان يشكو أذى جاز له بالخروج، وكان كلما مرّ أحد من الناس وعرف القصص لعن المؤذي إلى أن عرف مقدار ما أحدثه من خطأ فتراجع عما كان عليه من الأذى، وأذكر أنني كتبت (حالة) على صفحتي في الفيس بوك، فتداعى أولئك الذين أصابهم الله بالهوس بالنقد والتجريح وكان

كثيراً ما تحدثنا عن غباء الإخوان السياسي، ومشكلتهم مع الآخر أنهم لا يعترفون بوجوده ويرون في أنفسهم مركزية مفرطة، ومثل ذلك هو الخطأ الكبير وهو ذاته من يجعل الفشل يتوالى عليهم منذ نشأة الأولى وحتى اللحظة، فالتكامل لا يكون إلا من خلال ترميم النقص الذي يراه الآخر واستشعار المسؤولية وقبول النقد هو من يجعل الجماعة تتكامل في ذاتها وتعي ضرورات المرحلة ومتطلباتها.

أغرب ما مرّ في التاريخ قديمه وحديثه أن حاكماً يأتي القصر من بوابة السجن ويغادر القصر إلى بوابة السجن في متواليته تثير الدهشة فالعبرة تحدث فيهم وبين ظهرانيهم، ولكني لا أراهم يعتبرون قط ولا أرى لهم صراحة قط.. تظل مصر هي البلد الذي نحب ونظن قلبونا ضارة بالابتهاج حتى تخرج من محتنتها.



ولهذا استحق هذا التنظيم ثقة هذا الشعب الذي دفع به إلى الصدارة ليتجاوز تلك الأحزاب النخبوية والتي لم تكن أكثر من مجرد منابر لصقل المهارات الخطابية وتنمية قدرات قياداتها على فن التضليل وإخلاق المكابيات السياسية.

المؤتمر.. الخيار الأمثل للمرحلة القادمة

كل ربوع وطننا الحبيب.

إن أصحاب هذا المشروع الصغير قد غابت عن أذهانهم المتسخة بقاذورات الحقد والتآمر حقيقة مهمة وهي أن المؤتمر الشعبي العام لم يكن يوماً تنظيمياً نخبويًا أو مرتبطاً بأفراد ومحصوراً في جماعات بعينها كما هو حال أحزابهم.



فقد ظل هذا التنظيم ومنذ الوهلة الأولى لتأسيسه يعتمد في الأساس على المكونات الجماهيرية والشعبية على امتداد الأرض اليمنية والتي اكتسبت ثقتها من خلال انخراطه في صفوفها ومعايشته لمومها وتطلعاتها وكذا من خلال تجربته المتميزة في العمل السياسي المنطلق من الروح الوطنية واستشعار المسؤولية تجاه قضايا وموموم هذا الوطن ليتجاوز به الأزمة الصعبة والظروف الحائلة والإزمات المتواليه بحكمة وعزيمة واقتدار ووسطية انبثقت من مبادئه الفكرية المتمثلة في «الميثاق الوطني».

ولذلك ظل المؤتمر الشعبي العام وسيظل كذلك مكتسباً بشعبية وجوده على الساحة الوطنية من خلال قاعدته الشعبية والجماهيرية الممتدة بطول اليمن وعرضه، لتكون هذه الجماهير بمثابة الحصن المنيع الذي سيحمي هذا التنظيم ويذود عنه باعتبار ممثل حقيقياً لطموحات وآمال السواد الأعظم من هذا الشعب العظيم.

فالمؤتمر ومن خلال تاريخه السياسي لم يكن شغوفاً بممارسة الإلغاء أو مهووساً بالتصفيات بعكس المتعارف عليه في واقع الممارسة الحزبية في الأحزاب الأخرى والتي اختزلت الوطن قياداتها وحولت العمل السياسي إلى ميدان للتصفيات وبؤر لخلق الصراعات الطائفية والمذهبية والفئوية.

ولذا نجد أن المؤتمر لم يكن متبنيًا لعقيدة سياسية أو مذهب ديني كذلك لم يكن مترجماً لتطلعات طائفة معينة على حساب الولاء الوطني، فنأى بنفسه عن الصراعات الأيديولوجية والمذهبية التي ظلت مسكونة بمواجس الفئوية وغارقة حتى أذنيها في مستنقع الطائفية.

لقد استوعب المؤتمر الشعبي العام أن الديمقراطية ليست عقيدة بقدر ما هي ممارسة واعية وإدارة ناضجة لعملية التنمية بمبادئها المختلفة.. وهذا ما يجعله مؤهلاً ليكون الخيار الأمثل والأفضل لإدارة البلاد في المرحلة القادمة.

ولم يترك المؤتمر عبثاً تاريخ عمله السياسي في حكم اليمن والذي سعى من خلاله إلى ترجمة أهداف وتطلعات اليمنيين في بناء الدولة اليمنية الحديثة. إلا أن السمة الأبرز في الأداء السياسي للمؤتمر هي اعتماد مبدأ التسامح والريعية في استيعاب الأحزاب المختلف وعدم انتعاج سياسة الإلغاء، والإزالة ضد الآخرين من القوى والمكونات السياسية المختلفة.

فالمواقف الوطنية للمؤتمر ادلة حية وشواهد ناصعة لمدى رحابة الصدر وسعة الأفق في احتواء الآخر المختلف من الخصوم السياسيين. وتجسيدا لهذا المبدأ فقد ظل المؤتمر يقدم الكثير والكثير من التنازلات والتي كان آخرها هو تنازله عن شرعية وجوده في السلطة أثناء الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد في العامين الماضيين انطلاقاً من حرصه الشديد على تجنب اليمن من النزلق في هاوية الحرب الأهلية والصراعات الدموية ليضرب بذلك أروع الأمثلة في تخليب المصلحة الوطنية والترفع عن الأنايية الحزبية الضيقة داعياً بذلك إلى إعلاء شأن الأخلاق الرفيعة في التعامل السياسي.

هذه الأخلاق التي عصزت أحزاب اللقاء المشترك وعلى رأسهم الإصلاح عن تمثيلها في ممارساتها السياسية في تعاملها مع كواد وقيادات المؤتمر الشعبي العام حيث كانت على التقيض تماماً فسعت لإفراغ المكبوت لديها من مشاعر الحقد والكراهية التي تجلت من خلال سعيها الحثيث وممارساتها الممنهجة لإقصاء وإزالة كواد المؤتمر من مختلف مؤسسات الدولة (مدنية وعسكرية) في محاولة خرقاً لكسر هذه الكواد كخطوة أولى في محاولات تحجيم الفاعلية السياسية لهذا التنظيم العريق والذي ظل دوماً ملتصقاً بالجماهير اليمنية في